

# كيف يمكن أن تكون التربية الجنسية «مباحة» لا «إباحية»

خبراء يعتبرون التخصص الأكاديمي شرطاً أساسياً



باتت مسألة إدراج التربية الجنسية ضمن المقررات المدرسية تثير جدلاً واسعاً، خاصة في البلدان العربية. وظل الحديث عنها سطحيًا يكتفه الغموض نظراً إلى قلة أهل الاختصاص. كما ظلت الإجابة عن الأسئلة المحورية مثل، من سيدرس هذه المادة؟ وما هي الشريحة العمرية المعنية بها أكثر من غيرها؟ كما بقيت طبيعة المادة في حد ذاتها مبهمّة.

راضية القيزاني  
كاتبة تونسية



جعلت حوادث التحرش الجنسي التي عرفتتها إحدى المدارس الابتدائية بمحافظة صفاقس (وسط البلاد) العام الماضي، وأتاهم مدرس لغة فرنسية يبلغ من العمر 55 سنة، مسألة إدراج التربية الجنسية في المقررات المدرسية تطفو على الساحة من جديد، بعد أن طرحت قبلاً ولم تجد صداها، خاصة وأن هذه الحوادث قد خلفت ضروراً لـ17 فقرة 3 وفتيان، حسب تحريات أولية لوزارة الإشراف.

وختلف التونسيون حول هذه المسألة بين من يرى أنها مسألة تتعلق بالثقافة العالمية، وبين من يرى أنها مسألة تتعلق بالثقافة التونسية، وبين من يرى أنها مسألة تتعلق بالثقافة العالمية، وبين من يرى أنها مسألة تتعلق بالثقافة التونسية، وبين من يرى أنها مسألة تتعلق بالثقافة العالمية.

وقد كشف بحث ميداني قامت به وزارة التربية عن 87 شبهة تحرش جنسي بمختلف أنواعه بالتلاميذ، خلال الفترة الممتدة من غرة أكتوبر إلى 18 مارس 2019، تم على إثره عزل 23 شخصاً وتوقيف 21 آخرين عن العمل بصفة مؤقتة، مما زاد في تعزيز الرأي المساند للفكرة.

ولم تقتصر حوادث التحرش على المدارس الابتدائية بل طالحت حتى المدارس الإعدادية والمعاهد، وهو ما جعل الوزارة تؤكد منع الدروس الخصوصية للحد من احتمالات التحرش والاعتداء الجنسيين، ومنع نقل التلاميذ، خصوصاً في التعليم الابتدائي، إلى أماكن خاصة، سواء كانت منازل أو مكاتب أو مستودعات، يجري فيها تلقين تلك الدروس.

وبالرغم من تصريح وزير التربية، حاتم بن سالم، من أنه سيقع بالتنسيق مع وزارة الصحة النظر في كيفية تدريس مادة التربية الصحية والجنسية لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والإعداديات، لتوعيتهم وللحد من ظاهرة التحرش والاعتداءات الجنسية التي تطغى، إلا أن المسألة ظل يكتنفها الغموض، حيث لم يكن تصريح الوزير شافياً ولا ضافياً، فلم يتم التنصيص على من سيدرس المادة، وعلى كيفية تدريسها، ولا على الفئسة المستفيدة منها، وظل المشروع مجرد فكرة لم تتسن ترجمتها على أرض الواقع، وتأخرت نوعاً ما حسب المتابعين للشأن التربوي. هذا التأخير في تدريس مادة التربية

والرغم من تصريح وزير التربية، حاتم بن سالم، من أنه سيقع بالتنسيق مع وزارة الصحة النظر في كيفية تدريس مادة التربية الصحية والجنسية لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والإعداديات، لتوعيتهم وللحد من ظاهرة التحرش والاعتداءات الجنسية التي تطغى، إلا أن المسألة ظل يكتنفها الغموض، حيث لم يكن تصريح الوزير شافياً ولا ضافياً، فلم يتم التنصيص على من سيدرس المادة، وعلى كيفية تدريسها، ولا على الفئسة المستفيدة منها، وظل المشروع مجرد فكرة لم تتسن ترجمتها على أرض الواقع، وتأخرت نوعاً ما حسب المتابعين للشأن التربوي. هذا التأخير في تدريس مادة التربية

والرغم من تصريح وزير التربية، حاتم بن سالم، من أنه سيقع بالتنسيق مع وزارة الصحة النظر في كيفية تدريس مادة التربية الصحية والجنسية لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والإعداديات، لتوعيتهم وللحد من ظاهرة التحرش والاعتداءات الجنسية التي تطغى، إلا أن المسألة ظل يكتنفها الغموض، حيث لم يكن تصريح الوزير شافياً ولا ضافياً، فلم يتم التنصيص على من سيدرس المادة، وعلى كيفية تدريسها، ولا على الفئسة المستفيدة منها، وظل المشروع مجرد فكرة لم تتسن ترجمتها على أرض الواقع، وتأخرت نوعاً ما حسب المتابعين للشأن التربوي. هذا التأخير في تدريس مادة التربية

والرغم من تصريح وزير التربية، حاتم بن سالم، من أنه سيقع بالتنسيق مع وزارة الصحة النظر في كيفية تدريس مادة التربية الصحية والجنسية لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والإعداديات، لتوعيتهم وللحد من ظاهرة التحرش والاعتداءات الجنسية التي تطغى، إلا أن المسألة ظل يكتنفها الغموض، حيث لم يكن تصريح الوزير شافياً ولا ضافياً، فلم يتم التنصيص على من سيدرس المادة، وعلى كيفية تدريسها، ولا على الفئسة المستفيدة منها، وظل المشروع مجرد فكرة لم تتسن ترجمتها على أرض الواقع، وتأخرت نوعاً ما حسب المتابعين للشأن التربوي. هذا التأخير في تدريس مادة التربية

والرغم من تصريح وزير التربية، حاتم بن سالم، من أنه سيقع بالتنسيق مع وزارة الصحة النظر في كيفية تدريس مادة التربية الصحية والجنسية لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والإعداديات، لتوعيتهم وللحد من ظاهرة التحرش والاعتداءات الجنسية التي تطغى، إلا أن المسألة ظل يكتنفها الغموض، حيث لم يكن تصريح الوزير شافياً ولا ضافياً، فلم يتم التنصيص على من سيدرس المادة، وعلى كيفية تدريسها، ولا على الفئسة المستفيدة منها، وظل المشروع مجرد فكرة لم تتسن ترجمتها على أرض الواقع، وتأخرت نوعاً ما حسب المتابعين للشأن التربوي. هذا التأخير في تدريس مادة التربية

والرغم من تصريح وزير التربية، حاتم بن سالم، من أنه سيقع بالتنسيق مع وزارة الصحة النظر في كيفية تدريس مادة التربية الصحية والجنسية لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والإعداديات، لتوعيتهم وللحد من ظاهرة التحرش والاعتداءات الجنسية التي تطغى، إلا أن المسألة ظل يكتنفها الغموض، حيث لم يكن تصريح الوزير شافياً ولا ضافياً، فلم يتم التنصيص على من سيدرس المادة، وعلى كيفية تدريسها، ولا على الفئسة المستفيدة منها، وظل المشروع مجرد فكرة لم تتسن ترجمتها على أرض الواقع، وتأخرت نوعاً ما حسب المتابعين للشأن التربوي. هذا التأخير في تدريس مادة التربية

والرغم من تصريح وزير التربية، حاتم بن سالم، من أنه سيقع بالتنسيق مع وزارة الصحة النظر في كيفية تدريس مادة التربية الصحية والجنسية لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والإعداديات، لتوعيتهم وللحد من ظاهرة التحرش والاعتداءات الجنسية التي تطغى، إلا أن المسألة ظل يكتنفها الغموض، حيث لم يكن تصريح الوزير شافياً ولا ضافياً، فلم يتم التنصيص على من سيدرس المادة، وعلى كيفية تدريسها، ولا على الفئسة المستفيدة منها، وظل المشروع مجرد فكرة لم تتسن ترجمتها على أرض الواقع، وتأخرت نوعاً ما حسب المتابعين للشأن التربوي. هذا التأخير في تدريس مادة التربية

والرغم من تصريح وزير التربية، حاتم بن سالم، من أنه سيقع بالتنسيق مع وزارة الصحة النظر في كيفية تدريس مادة التربية الصحية والجنسية لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية والإعداديات، لتوعيتهم وللحد من ظاهرة التحرش والاعتداءات الجنسية التي تطغى، إلا أن المسألة ظل يكتنفها الغموض، حيث لم يكن تصريح الوزير شافياً ولا ضافياً، فلم يتم التنصيص على من سيدرس المادة، وعلى كيفية تدريسها، ولا على الفئسة المستفيدة منها، وظل المشروع مجرد فكرة لم تتسن ترجمتها على أرض الواقع، وتأخرت نوعاً ما حسب المتابعين للشأن التربوي. هذا التأخير في تدريس مادة التربية

## التربية الجنسية تتطلب تخصصاً

يسمى حقيبة التربية الجنسية، التي احتوت على نماذج للأعضاء التناسلية للذكور والإناث مصنوعة من الخشب والقماش المحشو، وتم توزيعها على المدارس، لكنها ما لبثت أن اختفت. كما عرفت سويسرا في الأسبوع الثاني من شهر يناير 2018، نقاشاً محتدماً اتسم بقدر لا بأس به من الإثارة حول التربية الجنسية في المدارس، انطلقت شرارته الأولى من الواقعة التي شهدتها مدينة بازل، وهي رفض المحكمة طلباً تقدمت به إحدى الأسر بإعفاء ابنتها ذات السبع سنوات من حضور دروس التربية الجنسية. وقد أيد قضاء ستراسبورغ الممارسة المعمول بها في المدارس السويسرية، التي تنص على وجوب متابعة الأطفال لجميع الدروس دون أي استثناء، وكان ردهم على طلب والدة الفتاة، "يجب على المدرسين الرد على أسئلة الأطفال حول الموضوعات الجنسية بإجابات تتناسب مع الموقف والمرحلة العمرية".

كما كانت شوارع العاصمة البولندية وارسو وعدد من المدن الأخرى، قد شهدت خروج العشرات من الآلاف في تظاهرات، للاحتجاج على مشروع قانون يجرم تعليم مادة التربية الجنسية في مدارس البلاد، ويقضي بمعاينة المدرس الذي يجري على ذلك بالسجن حتى ثلاثة أعوام.

الجنسية، أساسيات التربية الجنسية في تونس والوطن العربي. وقال، "إن ذلك سيكون برعاية منظمات حكومية ودولية منها اليونيسكو، والمنظمة العالمية للتربية الجنسية، والجمعية الدولية للصحة الجنسية، وبإشراف وزير التربية حاتم بن سالم، وذلك بغاية تصحيح مسار الوزارة في ما بدأتها".

ولفت الشريف إلى أن مفهوم التربية الجنسية مفقود في المجتمع العربي ما عدا شبيه برنامج التربية الجنسية في فلسطين، وأصفا إياه بالإيجابي جداً. وعبر عن حق الأطفال والمراهقين في العالم العربي في الوصول إلى قدر كاف من المعلومات الضرورية حول نموهم وقدرتهم الجنسية، داعياً دولهم إلى تزويدهم، إناثاً وذكوراً، داخل المدرسة أو خارجها، بالمعلومات اللازمة لحماية صحتهم وأجسادهم.

ولم تشر مسألة إدراج التربية الجنسية ضمن المقررات المدرسية، إشكالاتاً في البلدان العربية فقط، فحتى الدول المتقدمة لم تسلم من إثارة الجدل حول هذه المسألة.

فقبل سبع سنوات قام تربويون من مدينة بازل بسويسرا بوضع تصميم لتدريس التربية الجنسية، إلا أن هذا المشروع أثار غضب المحافظين بصفة خاصة، وكان الغضب قد انصب على ما

استراتيجية حول التربية الجنسية والصحة والرفاهة الجنسية؟ وأضاف أنه يجب تشريك التلاميذ والمربين والآباء، الذين يكون لهم القول الفصل في مسألة أن تكون المادة إجبارية أو اختيارية. وانتقد الشريف مسألة إغفال الوزارة في مشروعها المنظور لشريحة هامة من الأطفال المتروحة أعمارهم بين 3 و6 سنوات، وهم الفئة الأهم حسب اعتقاده لأنهم معرضون أكثر من غيرهم إلى التحرش.

وشدد على أن تدريس مادة التربية الجنسية يتطلب إطاراً مخصصاً تكون قد تلقت تكويناً لا يقل عن 4 سنوات، مشيراً إلى أن المرشحي إذا تلقى تكويناً سريعاً لا يمكن أن يصلح لتدريس المادة المذكورة.

كما أكد على ضرورة وجود بيداغوجيا وآليات معينة تكون كفيلة بإيصال المعلومات إلى الأطفال دون خدش للحياء، حتى تكون التربية الجنسية "مباحة وليست إباحية".

وكشف الشريف لـ"العرب" أنه سيضع، رفقة عدد من الناشطين في المجتمع المدني نهاية شهر ديسمبر القادم، وهم الجمعية التونسية للأولياء والتلاميذ، والجمعية التونسية للقبالات، والجمعية التونسية للتلميذ، والمعهد الكندي للصحة والرفاهة والتربية

الجنس، أن تدريس التربية الجنسية ضروري في المدارس والمعاهد مثل تدريس مبادئ التاريخ والجغرافيا والرياضيات.

وقال الشريف لـ"العرب" لابد من وضع مناهج مدرسية وتكوين إطاراً مخصصاً في تدريس التربية الجنسية والجنسية طبقاً للمواصفات الدولية، وخاصة في المجتمعات العربية، مشدداً على ضرورة التخصص والتكوين الأكاديمي. وأضاف، "الطبيب مثلاً لا يصلح أن يكون مدرساً للتربية الجنسية".

وأردف، هناك من المعايير الدولية ما يمكن الاستعانة بها مثل ما ورد في لجنة حقوق الطفل للأمم المتحدة لعام 2003 (المادة رقم 2، صحة المراهقين) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة (أطفال التوحد مثلاً)، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العربي للمرأة لعام 1972.

وبخصوص مشروع وزارة التربية حول إدراج مادة التربية الجنسية الأسرية والجنسية في المقررات المدرسية، قال هشام الشريف إن هذا المشروع يشرف عليه أناس غير مختصين، معتبراً ذلك خطأ فادحاً.

وتساءل، كيف لوزارة التربية أن تنجز مشروعاً كهذا دون مشاركة اليونيسكو؟ وكيف تلتجئ إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان عوض اليونيسيف التي رسمت

**ضرورة إشراك التلاميذ والمربين والأولياء الذين يكون لهم القول الفصل في مسألة أن تكون مادة التربية الجنسية إجبارية أو اختيارية**

أما الأستاذ المتخصص في علم اجتماع الجريمة، سامي نصر، فيرى أن تدريس التربية الجنسية في المدرسة مهم، لكن لابد من توفير الأرضية الملائمة لها، فقرار تدريس التربية الجنسية لن يكون سهلاً لأن عدد الاختصاصيين في تونس لمثل هذه المواد قليل جداً، ولابد من تدريب اختصاصيين في هذا المجال، وهو ما يتطلب فترة طويلة، مبيناً أن الثقافة الجنسية من أصعب المواد التي يمكن تدريسها، ولابد أن تسبقها عدة تدريبات حول كيفية إيصال المعلومات للأطفال. كما أكد هشام الشريف، المختص في الجنسانية البشرية والباحث في علم

## حماية الطفل من التحرش تبدأ من داخل الأسرة

الأطفال العاديين إلى العنف والإهمال والإساءة الجسدية، مشيراً إلى أن المعتدين جنسياً يدرسون بأن أمرهم لن يتكتم، مما يزيد في احتمال تكرار أفعالهم.

**الطفل المتوحد يلامس جسده أكثر من الطفل العادي، وإن تم الاعتداء عليه جنسياً، ستزداد المضاعفات الجنسية والنفسية لديه**

وأضاف، أن الطفل المتوحد في العادة يلامس جسده أكثر من الطفل العادي، وإذا تم الاعتداء عليه جنسياً ستزداد المضاعفات الجنسية والنفسية لديه، مما يزيد من انعزاليته وخوفه ويعيق اضطرابات التوحد لديه. ودعا الشريف الأسر إلى العناية بأطفالها خاصة على مستوى النظافة الشخصية، وتعليمهم كيفية الاعتدال الذاتي وعدم الاستعانة بأشخاص آخرين، خاصة عند دخولهم الحمام ولبس ثيابهم بمفردهم.

وأسرته خطوة هامة لاكتشاف ما يحدث له، مشيراً إلى أنه على الإمهات أن يعلمن أطفالهن رواية كل ما يحدث معهن. وقال الأبيض لـ"العرب"، إنه على الإمهات عدم ترك الأطفال مع أشخاص غرباء لوقت طويل، وذلك لأن المعتدي يمكن أن يعيد فعلته، خاصة إذا كان قد هدد الطفل وأشعره بالخوف، مؤكداً أن على الإمهات أن يعين أن أطفالهن يميزون بين الملمات البريئة وغير البريئة، وبالتالي يجب إرشادهم لذلك.

وأضاف، أن الطفل لا يجب أن يشاهد ما ليس أهلاً له، ففرويد قد قسم المرحلة الجنسية عند الأشخاص إلى مرحلتين على حد قوله؛ مرحلة الكمون التي تبدأ من سن 6 سنوات حتى مرحلة البلوغ، والمرحلة الجنسية عند الكبار، لذلك فإن مشاهدة بعض الصور الإباحية مثلاً يمكن أن تخرج الطفل من مرحلة الكمون إلى مرحلة الكبار، وهو ما يمثل خطراً على نفسيته.

أما هشام الشريف، الباحث في علم الجنس، فيرى أن أطفال التوحد معينون أكثر من غيرهم بالتحرش الجنسي، نظراً إلى أنهم غير قادرين على إيصال شكواهم. وقال لـ"العرب"، إن أطفال التوحد يتعرضون أكثر من

بالأطفال 52 بالمئة. كما كشف التقرير أن نسبة ممارسة الجنس مع الطفل بلغت 35 بالمئة من حالات الاستغلال الجنسي. ويحمل المختصون في علمي الاجتماع والنفس الأسرة مسؤولية حماية طفلها من التحرش، واعتبروا أنه قبل التفكير في إدراج مادة التربية الجنسية في المناهج التعليمية، لابد من خطوات أكثر أهمية، وهي تثقيف الأسر وتوعيتها بالمخاطر المحدقة بأطفالها، إلى جانب حثهم على الحوار مع أبنائهم. وأشار نصر إلى وجوب إخراج المواضيع المسكوت عنها من دائرة الانغلاق إلى دائرة النقاش بخصوصها، مضيفاً أن المشكلة ليست في التلميذ بل في العائلة التي لا تنصت إلى طفلها.

وقال نصر، "إن أول من يلجأ إليهم الطفل عند حصول اعتداء عليه هي الأسرة، وعادة ما تكون هناك مؤشرات تظهر في سلوك الطفل الذي يتعرض إلى تحرش". لكن العديد من الأسر مشغولة عن أداء دورها ومهامها، وغالباً ما يخشى الطفل الضحية الحديث عما تعرض إليه، إما خوفاً من المعتدي وإما من ردة فعل العائلة.

ويرى المختص في علم النفس، أحمد الأبيض، أن الصراخ بين الطفل

المحيط المدرسي، ففي سنة 2014 تمت إحالة 9 آلاف تلميذ على مجالس التأديب بسبب التحرش الجنسي واللجوء إلى العنف، وفق معطيات لوزارة التربية. كما اختلفت أماكن التحرش وتنوعت بين أقسام المعاهد والمدارس ومراكز تقديم الدروس الخصوصية غير المرخص لها. وقد كشف تقرير إحصائي صادر عن وزارة المرأة والأسرة والطفولة، أن حالات الاستغلال الجنسي قد شهدت ارتفاعاً في العام نفسه، حيث تعهد مندوبو حماية الطفولة بـ289 وضعية، وبلغت نسبة التحرش الجنسي

ومغتصبي الأطفال، بالإضافة إلى العقوبات بالسجن التي تسلب عليهم. وتشير الأرقام إلى ارتفاع عدد حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال في الدلية أودع السجن بعد اكتشاف أمره. وبالرغم من تحفظ عائليتها على الخبر، إلا أن حديثها مع إحدى صديقاتها عن خوفها من قبل تهديده وإرغامه لها على الاعتداء عليها داخل سيارته، جعل أغلب سكان منطقتها يتعاطفون معها، ويدعون إلى تسليط أقصى العقوبات عليه.

يعزف الفصل 226 من المجلة الجزائية في تونس التحرش بانه، "الإمعان في مضايقة الغير بتكرار أفعال أو أقوال أو إشارات من شأنها أن تنال من كرامته، وأن تخدش حياته، وذلك بغاية حمله على الاستجابة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية، أو ممارسة ضغوط عليه من شأنها إضعاف إرادته على التصدي لتلك الرغبات".

ويصنف المختصون التحرش الجنسي بالأطفال كأخطر الجرائم. ويؤكد الأستاذ المتخصص في علم اجتماع الجريمة، سامي نصر، أن الاعتداء الجنسي على الأطفال جريمة يعاقب عليها القانون والمجتمع، مشيراً إلى أن هناك نبداً اجتماعياً للتحرشين

